

مساءلة العقل العربي

المسارات الغائبة

فكر



د. محمود الضبع



د. محمود الضبع

مسألة العقل العربي

المسارات الغائبة

مستورات بثانة



مساءلة العقل العربي

المسارات الغائبة

| د. محمود الضبع

مسألة العقل العربي "المسارات الغائبة"

د. محمود الضبع

الغلاف: عبد الرحمن الصواف
التصميم الداخلي: وسام سعيد

الطبعة الأولى، 2017

رَدْمُك: 2-65-6233-977-978
رقْمُ الإيداع: 2017/16570

مؤسسة بتانة

القاهرة

34 شارع طلعت حرب
عمارة يعقوبيان - شقة 25
ت: 202- 257 49570 +

دبي

ص ب : 97721

ت: +971543446107



www.battana.org

@battana.org

@Battana_

جميع الحقوق محفوظة للناشر
طبقاً لقوانين حفظ حقوق الملكية الفكرية

لا يُسمح بإعادة استخدام وطبع أو توزيع أي جزء من
مادة الكتاب، مزيّناً أو صوتياً أو مطبوعاً أو إلكترونياً،
بدون إذن مُسبق من الناشر طبقاً لقوانين حفظ حقوق
الملكية الفكرية.
الآراء الواردة بالكتاب تعبر عن رأي مؤلفها ولا تعكس
بالضرورة رأي مؤسسة بتانة.

د. محمود الضبع

مساءلة العقل العربي

المسارات الغائبة

منشورات بتانة
الطبعة الأولى
٢٠١٧



الفهرس



9	المقدمة
15	الفصل الأول
	الثقافة والتنوع.. لماذا لا نتعلم الدرس؟
25	الفصل الثاني
	عيوب العقلية العربية
66	الفصل الثالث
	تحديد المفاهيم أولاً
79	الفصل الرابع
	ثقافة التعليم والتعلم
89	الفصل الخامس
	التعلم خارج الكتب
99	الفصل السادس
	التعليم الديني والتعليم الرسمي

109	الفصل السابع الأفق العربي والهجومية
121	الفصل الثامن العقل العربي وصناعة الإرهاب
129	الفصل التاسع المعيار والقيمة في حياتنا اليومية
139	الفصل العاشر اللغة والوجاهة الاجتماعية
153	الفصل الحادي عشر ماذا سيكتب المؤرخ العربي؟
161	الفصل الثاني عشر حتمية التاريخ وطلاقة الماضي
173	الفصل الثالث عشر نحن أسرى الماضي
181	الفصل الرابع عشر العقل العربي والمرونة.. نعم، مواقفنا تتغير
189	الفصل الخامس عشر أن نفقد القدرة على الجمال

199

الفصل السادس عشر

المحتوى العربي على الإنترنت.. تقييم ما نكتب

207

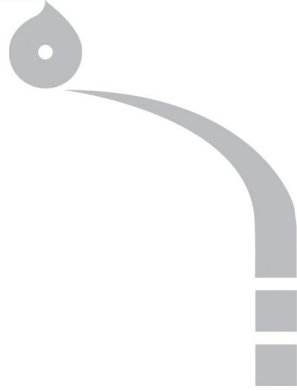
الفصل السابع عشر

الثقافة والتعليم، أزمة فكر عربي

إهداء

إلى العقل العربي:

- كيف لإنسان أن يعيش كل هذا الجهل والسفه من حوله؟
سؤال، واستنكار، وإدانة، وشعور بالذنب، وغضب، وثورة، ورغبة في الإصلاح،
وحب للحياة، وكل تأويل للسؤال السابق ينتمي للوعي .
وكفى



مقدمة

عربي أنا... بالولادة والمنشأ، وباللغة والتاريخ، وبالانتماء والولاء، وبطريقة تداول الحياة ذاتها.. عربي بلغ من العمر ما يسمح له بأن يتوقف قليلاً ليراقب ما مضى أو سيأتي، وليعيد النظر في عقله الذي يحاكم من حوله من بشر وشعوب وعوالم، ويحكم على ما حوله من ظواهر وحركات وأحداث، وليواجه هوية عقله بالسؤال الذي يبدو أنه تأخر كثيراً :

هل يستحق عقله (الممثل للهوية العربية) التقدير، باعتقاد معيار الإسهام في ماضي وحاضر ومستقبل الكون؟

هل يحمل بالفعل شيئاً له معنى أو قيمة، كأن يكون مكلّفاً برسالة - مثلاً -

عليه تبليغها للكون، بمعنى الإنتاج لصالح الحياة؟

أم تتلخص حكمة وجوده في الحفاظ على حياته التي وهبها له الله، وهي خلاصة إعمارها للكون؛ ومن ثم مجرد الحفاظ على أننا نحيا ونتحرك في هذا الكون يكون كافياً لتحقيق معنى الحياة؟

عربي أنا إذاً لأنني نشأت بين قوم يتحركون على الأرض بمعنى يخصهم هم وحدهم، في عقائدهم ولغتهم وطريقة تفكيرهم في الحياة من حولهم، وفي

تصوراتهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس، وأنهم أصحاب النموذج الإنساني الأصح للحياة.

من هنا كانت طريقة التفكير تلك هي سؤالي عن نفسي وعقلي وقدراتي التي يحتملها هذا الجسد، وتلك الروح التي هي أنا.

وكان التجرد سهلاً، فالسؤال البدهي لتقييم هذا العقل هو السؤال حول مميزاته وعيوبه الفكرية. ولأنني عربي؛ بدأت برصد عيوبي أولاً، وبعد أن انتهيت أجريت اختباراً لها على آخرين من البشر - دون أن يعرفوا بالطبع أنني أختبرهم - لقد كنت شريراً بالطبع لأنني كنت أبحث عن ذاتي في الآخرين، وهم لا ذنب لهم سوى أنهم - لقد رهم - وُجدوا في محيطي، أو وُجدتُ أنا في محيطهم.

وكانت المحصلة النهائية أن كثيراً من عيوب عقلي هي ذاتها قاسم مشترك بين كل أهل العربية، فجاء هذا الرصد في صيغه التي يتم طرحها هنا.

ويأتي هذا الكتاب ليسائل عقلي أولاً، ثم يسائل ثانياً العقل العربي في نظريته لنفسه وفي نظريته للحياة من حوله، وفي مفهومه عن الوعي بالذات والوعي بالآخر، وفي إمكاناته التي لا يستطيع استثمارها، وفي موقعه من المستقبل وما ينتظره إذا لم يصنع مستقبله بيديه، وفي صراعاته التي عاشها عبر التاريخ، والتي انحصرت في ثنائيات ضدية بين توجهين فقط؛ من قبيل: القديم والحديث، الشرق والغرب، العلم والدين... إلخ. وكانت إمكانية الالتقاء بين أي من هاتين الثنائيتين متاحة اشتغل عليها أصحاب التوفيق، أما اليوم فلا، فقد غدا التداخل والتشابك والتماهي هو السمة المهيمنة، وحدث التحول من الوعي الجماعي إلى المؤسسة الفردية واليقين الفردي، وبدون

إدراك ذلك فلن نستطيع إنقاذ أي شيء في ثقافتنا العربية التي غدت على الملحك.

من هنا يأتي هذا الكتاب في صيغة أقرب إلى طبيعة المقالات؛ لأنه ليس دراسة أكاديمية في تخصص بعينه أو مدخل من مداخل دراسة المجتمعات، وإنما هو دراسة تحليلية ثقافية تأملية في الوضع الثقافي الراهن للأمة العربية، وبخاصة مصر، التي نعيشها يوميًا، ونتأملها عن قرب، ومن جهة أخرى لأن إعادة بناء ثقافة هذا الوطن ليست عملية أحادية يكفي لتحقيقها بناء جانب واحد فقط، وإنما لابد أن يشملها مشروع أكبر تتدخل فيه كل القطاعات، وتتكامل فيه كل التخصصات، وهو يستحق ذلك بالفعل؛ فقط لأنه ليس في الإمكان انتظار المزيد، فسقوط الهويات عالميًا تتزايد معدلاته يوما بعد يوم لصالح هويات تتضخم يومًا بعد يوم أيضًا، مثل هوية الشرق الآسيوي، وغيرها مما استطاع في سنوات قليلة أن يهدد الهويات التي كان الاعتقاد بأنها مستقرة من جهة مثل الغرب الأوروبي والأمريكي، ومن جهة ثانية يغزو شعوبا أخرى فكريًا وماديًا دون أن تستشعر هذه الشعوب الخطر على هوياتها الأصلية، مثل الشعوب العربية والإفريقية.

- 13 إنها موضوعات قد تبدو للوهلة الأولى منقطعة العلاقة، ولكنها بقليل من التأمل تحيل إلى قراءة من زوايا عدة للوضع العربي، والثقافة العربية، والعقلية العربية، والوعي العربي، من منظور التأمل والتحليل واختبار الظواهر والممارسات على مستويات عدة؛ جغرافية وتاريخية ونفسية واجتماعية واقتصادية وحضارية، وكثير مما يدخل في هذا السياق مما يكشف عن رهن العقل العربي، والثقافة العربية، والهوية العربية.

ولعلنا بذلك نسهم في لفت الانتباه بما هو مرئي ومُشاهدٌ يوميًا، ويستطيع الجميع بالفعل الإسهام في وضع الحلول له.
وأخيرًا:

فإن الذين يدركون مثلي أنهم يجهلون في الحياة أكثر مما يعرفون يتحسسون خطاهم على مهل، وينتظرون قليلًا قبل إصدار الحكم.

د.محمود الضبع

القاهرة ٢٠١٧م



الثقافة والتنوع

لماذا لا نتعلم الدرس؟

يُعدُّ التنوع مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة أية ثقافة؛ التنوع في الأصول والروافد، وفي الفكر والصياغة، وفي النتاج والتواصل، والتنوع الذي يصل إلى حد التعددية داخل الحقل المعرفي الواحد في تجلياته ومظاهره على مستوى: الاقتصاد، البيئة، الإقليم الجغرافي، والتنظيم الاجتماعي. ومن ثم التقدم والتخلف الناتجَيْن عن الأصول المعرفية، وكيفية التعامل معها وإمكانات تطويرها والإضافة إليها من عدمه. وللتدليل على هذا التنوع يكفينا النظر لأي بلد أو قرية أو جماعة أو أصحاب مهنة أو تخصص في أي بقعة من بقاع العالم، ورصد مظاهر هذا التنوع المعرفية والسلوكية والإنتاجية، واللغوية والفكرية والاجتماعية، والعرقية والدينية والفلسفية.... إلخ.

هذا الاهتمام بالتنوع أكدت عليه كل الوثائق الرسمية التي لا تنتمي إلى دولة ما أو توجه سياسي بعينه، وإمّا تُخلص لمفاهيم العلم ومقتضياته؛ ومنها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وإعلان مكسيكو بشأن الثقافة، وغيرها مما أشار بصراحة في بنوده على تأكيد هذه التعددية الثقافية، وأنها «تشكل جوهر الذاتية الثقافية حيثما تتعايش تراثات مختلفة»، وأن «إهمال ثقافة أي مجموعة أو تدميرها ينطوي على خسارة وإفقار للبشرية جمعاء»^(١).

هذه البنود وغيرها تقتضي ضرورة احترام وقبول ثقافات الآخرين، وهو

(١) - المؤتمر العالمي الثاني عن الثقافات السياسية، المكسيك، اليونسكو، ٢٦ يوليو ١٩٨٢م.

ما يفترض توفر مبدأ التسامح الذي يؤدي في آخر الأمر إلى السلام بين أفراد الشعب الواحد، وبين الجماعات المتباينة ثقافياً داخل المجتمع الواحد، وبين الأفراد مختلفي التوجهات داخل الجماعة الواحدة، وسواء أكان العالم نجح في تحقيق ذلك على مستوى الشعوب، أم قطع شوطاً في الطريق ولم يصل لمستوى الكمال؛ فإنه من الواضح أن هذه الشعوب تخلو من الصراع الطائفي مثلاً، وتخلو من الحروب الأهلية، والاختلافات بين طوائف المجتمع على النحو الذي تشهده شعوب الإقليم الواحد عربياً.

ولذا فنحن العرب يتطلب منا الأمر قراءة واقعة (في سياق التعايش والتناظر)، ومساءلته تاريخياً في إطار الثقافة السائدة في عالمنا العربي بمختلف شعوبه الآن، ورصد ملامح الوعي به، حتى من قبل النخبة وأصحاب الفكر ومتخذي القرار؛ إذ استدلنا القراءات المتأنيّة عن عدم الوعي به إلا نادراً، وهو ما يمثل أحد أهم العوائق للقيام بأي خطوة للنهوض.

ينبغي أن نعي أولاً أن ثقافتنا العربية ليست واحدة، وإنما هي ثقافات متعددة، لأنها وإن كانت تركز في وحدتها على المعتقد واللغة والتراث وبنية العقل على نحو ما؛ فإن هذه الوحدة العامة، تنطوي على قدر كبير من التنوع اللغوي والعرقي، بل والديني (كعقيدة) والفكري والاجتماعي، وذلك على مستوى الجماعات والأقاليم الجغرافية (باعتبار أن الإقليم الجغرافي الواحد ينتج ثقافات متنوعة لكنها متقاربة إلى حد كبير^(٢))، وهو تنوع مرتبط بتماييز الجماعات الفرعية داخل الوحدة الكلية، فالمجتمع المصري مثلاً مسلمون

(٢) - هناك دراسات عديدة تحت مفهوم الجغرافيا الثقافية، قامت بتحليل الأقاليم الجغرافية ثقافياً لرصد المتشابه والمختلف، وتوصلت لنتائج كاشفة في هذا الصدد، وهو ما يمكن رصده مثلاً في ثقافة إقليم الصعيد الجغرافي، وأقاليم الدلتا في مصر، والإقليم الجنوبي الذي يسكنه الأمازيغ في المغرب والجزائر وليبيا ومصر، وهكذا في بقية البلدان العربية.

ومسيحيون، فلاحون وبدو وصعايدة، لكل لهجته وطريقة حياته وعاداته وتقاليده وتوجهاته.... إلخ.

والتنوع على هذا النحو لا يعد عيباً، نظراً لأنه سمة عامة في كل الثقافات العربية وغير العربية، ويمكن ملاحظة ذلك بدءاً من صياغة ثقافة أي أمة، إذ من يسهمون في صياغتها هم دائماً لا ينتمون إلى أصول معرفية واحدة، ولا إلى بيئات تعليمية تعلمية واحدة، ولا يتساوون من ثم في آليات اشتغال العقل والفكر على نمط واحد. وهناك أمثلة عديدة على ذلك يمكن ملاحظتها في مراحل صياغة الثقافة، والتي ظهرت بوضوح في مراحل قيام الدول وبناء نهضتها، حدث هذا في الدولة الإسلامية عند صياغة المشروع الثقافي العربي، والذي نشأ متمحوراً حول الدراسات القرآنية وما يستتبعها من علوم، حيث يمكن هنا ملاحظة تنوع عرقيات من عمل على تسجيل هذه الثقافة، بل وندرة العرب من بينهم، وملاحظة تنوع أصول هذه الثقافة من اعتماد على منجز الفكر اليوناني والفارسي والهندي القديم، والأمثلة على ذلك كثيرة في الفلسفة والنحو واللغة والفقه وغيرها من علوم يمكن مراجعة تاريخها وتاريخ علمائها للوقوف على هذا التنوع، وعلى المزيج الذي أنتج هذه الثقافة في نهاية الأمر.

19 وحدث هذا التنوع كذلك في مرحلة بناء الدولة المصرية الحديثة بدءاً من عهد محمد علي عام ١٨٠٥م، واعتمادها في البداية على المزج بين الثقافة الغربية في تطويرها العلمي والاجتماعي والقانوني، والثقافة العربية الموروثة عبر اثني عشر قرناً من الزمان، والثقافات المصرية الأبعد من فرعونية وخلافه، وهو ما أفرز إنتاجاً مصرياً متميزاً في الفن والعلوم والصناعة.... إلخ، عبر القرن التاسع عشر وحتى ما قبل الربع الأخير من القرن العشرين، وهكذا يُعاد

السيناريو ذاته في كل الحضارات ومع كل الشعوب؛ مما يدل على تعددية وتنوع مصادر الثقافة، وبالتالي تعددية وتنوع منتجها النهائي.

ولكن الأهم في التعددية والتنوع ليس هو التسليم بواقعها؛ وإنما كيفية التعامل معها من خلال مشروع / مشروعات ثقافية محددة الأهداف والأطر، وإمكانية أن تتفهم الواقع الثقافي في ارتباطه بالواقع الاجتماعي والسياسي من جهة، والسعي نحو صياغة تقدمية لتطوير الوضع الحالي من جهة أخرى، وتلك هي الأزمة الحقيقية الموروثة للثقافة العربية الراهنة، والتي تحكمت في تاريخها وستحكم مستقبلها، فعلى أدنى تقدير ظل العمل الفردي وغياب الفكر والعمل المؤسسي هو السمة الغالبة المهيمنة، ومن ثم فإن أي مشروع ثقافي يمكن بناؤه الآن ولا ينطلق من هذا الوعي فهو مهددٌ بالفشل قبل أن يقوم؛ فواقع الحياة المعاصرة يقتضي البحث في آليات ما قبل الثقافة قبل الانسياق في تطويرها، ويقتضي ضرورة تعليم وتعلم العمل الجماعي، واعتماد الفكر المؤسسي، واستكمال اللاحق للسابق، وليست القطيعة معه كما يحدث الآن في كل المجالات (البحث العلمي، ونظم الإدارة، وأساليب الحياة)، والتي يبدأ فيها العقل العربي من لحظته، وليس من تراكم ما بناه الأسبقون.

إن الأمر على هذه الشاكلة يقتضي رصدًا لبعض النقاط الجوهرية التي تمثل بعدًا لا يمكن تجاهله مثل:

إعادة النظر في رؤية الثقافة العربية (بتنوعاتها المتعددة) للثقافات الأخرى، والبحث في رؤية الثقافات الأخرى للثقافة العربية.

مع الوضع في الاعتبار أن التاريخ الإسلامي يزخر بعشرات الأمثلة التي تكشف عن رؤية وموقف الثقافة الإسلامية من الثقافات الأخرى، فيما يتعلق

بالعقائد والممارسات الحياتية والتقاليد والمحافظة على الحقوق المدنية لغير المسلمين، إن فضلوا عدم الدخول في الإسلام، وقد أتى ذلك جميعه بشماره في أزهى عصور الإسلام إنتاجاً ثقافياً في العصور: العباسي، الأندلسي، والمصري الإسلامي. حيث تمت صياغة الثقافة العربية في هذه العصور، مع ملاحظة دخول غير العرب وغير المسلمين إلى ميدان صناعة هذه الثقافة (ابن المقفع ومنجزه في الأدب، وموسى بن ميمون وصناعة الطب، وسيبويه وكتب اللغة والنحو....، وغيرهم مئات الأمثلة والكتب والمؤلفات التي لاتزال تمثل المراجع الأصول حتى الآن^(٣)). إلا أن المظلة الكبرى التي كان يستظل بها الجميع كانت هي الإسلام والعربية في آن، مع آفاق أرحب للتلقي والاشتغال، ومن ثم لا يمكن قياس ذلك على الواقع الذي نعيشه الآن؛ نظرا للتحويلات التي طرأت على الفكر العالمي وثقافات الشعوب من حولنا، ومن ثم غيبة مفاهيم، وإحلال مفاهيم، واشتغال سياسات دولية تسعى لمحو هويات وإقرار هويات على الرغم من انطلاقها من مسلمات التنوع والتعدد الثقافي، وتلك أهداف سياسية لحكومات تدرك ما تفعل، وتسعى إليه.

أما عن رؤية الثقافات الأخرى للثقافة العربية، فإن النظر فيما صاغته وتعمل على صياغته هذه الثقافات نحو العربية، أمر لا ينبغي تجاهله، ولا تصنيفه تصنيفاً حُكمياً سريعاً لأنه سيضلل رؤيتنا حول أنفسنا؛ فالرؤية القاصرة أو المتحيزة من قبل الآخر (كل من هو غير عربي) قد لا يكون منشؤها

(٣) - يمكن ملاحظة أن الأسماء الواردة ليست من أصول غير عربية فقط، بل بعضها من ديانات كانت مرفوضة لدى العرب، لكن ذلك لم يمنع دمجهم في المجتمع وتوليئهم المناصب لمجرد إخلاصهم للعلم والصناعة والإنتاج؛ فقد كان موسى بن ميمون من حاخامات الأندلس ونقيباً للطائفة اليهودية في مصر عندما استقر به المقام فيها، وكان ابن المقفع، واسمه الأصلي روزبه بن دادويه في الأصل مجوسياً، وسيبويه كان فارسي الأصل، وغيرهم.

محاولة التقليل بقدر ما يكون عدم سلامة ما تم ترجمته من ثقافة عربية إلى هذه الثقافات، وحتى إن كان الأمر يتعلق بقراءات أصحاب الثقافات الأخرى المباشرة في منتج اللغة العربية فالأمر لا يسلم من قصور المادة المكتوبة، وعدم اكتراثها بتوجيه خطاب مباشر أو غير مباشر إلى الثقافات الأخرى بما يسمح لها برصد ملامح الثقافة العربية واستيعابها أو تقبلها على نحو إيجابي؛ فالتاريخ الثقافي العريض للفكر الفارسي -مثلاً- لو لم تكن هناك عقول مشغلة بوعي على ترجمته إلى العربية لما كان له ذلك الأثر في تاريخ ثقافتنا (الفرس الذين دخلوا الإسلام وعاشوا في الممالك العربية)، ويندرج ذلك على التاريخ الثقافي اليوناني والهندي القديم، فالأمر مرهون دائماً ليس بترجمة أو وضع مؤلف مفرد؛ بقدر ما هو ترجمة أو وضع مشروع فكري ثقافي يسمح دوماً بوضع الآخر في مساحته النصية من منظور التأثير الإيجابي الفاعل.

من هنا فإن التعددية في ذاتها قد لا تؤدي لتعريف ثقافة أو إعادة صياغتها، وإنما لابد لها من أنساق عامة تنتظم تحتها هذه التعددية، وعليه فإن أية محاولة لتعريف الثقافة العربية في العصر الحالي لا يمكن لها أن تتقدم ما لم تضع في وعيها هذه التحولات، وبخاصة نظرة غير العرب لها، ولعلنا نذكر أنه في عام ١٩٩٨م أعلنت هيئة الأمم المتحدة أن عام ٢٠٠١ م سيكون «عام الحوار بين الثقافات»، وجاء هذا الإعلان - في بعض أبعاده على الأقل - كنوع من رد الفعل المباشر على ما ذهب إليه الأمريكي صامويل هنتنجتون في كتابه «صدام الحضارات» من أن بعض الحضارات اللاغربية ومنها الحضارة الإسلامية تمثل تهديداً خطيراً للحضارة الغربية الحديثة ومقوماتها الليبرالية التي تفتقر إليها الثقافات الأخرى.

وبعيداً عن محاولات الرد التي حتمًا ستكون موجهة لنا نحن العرب ولن يتعدى تأثيرها هذا المحيط (لأننا دائماً نخطب أنفسنا بمنطقنا وليس بمنطق الآخر)؛ فإن السؤال الأهم هو:

ما الذي يسوّغ لظهور مثل هذه الأحكام الباطلة والمستعديّة - من وجهة نظرنا- في الغرب؟

ألا ينطوي الأمر على أبعاد تحتاج إلى تحليل لا بهدف بيان أباطيل ما يقال، وإنما بهدف الكشف عن الأطر العامة للثقافة العربية التي غدا أبنائها أنفسهم يجهلون ملامحها الفارقة، والأخطر، يفقدون الثقة في قدرتها على احتمال التطور، أو بناء مستقبل على نحو ما؟.

إن ما أعلن في الغرب حول الثقافة العربية، كان له أكبر الأثر في تعبئة المشاعر ضد المسلمين والعرب حتى داخل أمريكا ذاتها (رافعة شعار الديمقراطية)، ومن ثمّ جاءت الرياح مواتية بعد أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١م)، وغيرها من حوادث الإرهاب التي تعاقبت في أمريكا وأوروبا، وبريطانيا، وأفغانستان، وإيران، والدول العربية ذاتها، والتي يتم إلصاقها بالمسلمين حتى قبل أن تعلن جهةٌ مسؤوليتها عن الحوادث، وهو أمر يحتاج إلى تفكير عميق، وجهود ربما لا يمكن لمفكر أو باحث بمفرده أن يتبنى مسؤوليته عن القيام بها.

والأمر الثاني الأكثر خطورة هو ضرورة تأملنا وفهمنا لتعالى نبرة الدعوة إلى حوار الثقافات، والتقريب بين الثقافات المختلفة على أساس من الفهم والتقدير الصادرين عن الاعتراف بمبدأ النسبية الثقافية، والذي يقضي باحترام الهويات الثقافية لمختلف الشعوب، حيث لا يسلم هذا الأمر أيضاً- من اشتماله على أبعاد خفية تسعى لفرض هيمنة ثقافية على أخرى، فهل

يمكن القول فعلاً في المرحلة الراهنة بأن الثقافة العربية قادرة على الدخول في معترك حوار ثقافات، وبخاصة في سياق التحولات التي طرأت على أساليب ولغة الثقافة (التكنولوجيا والكتب الرقمية، ولغات البرمجة الخطية ولغة الصورة، والميديا، والمعلوماتية، وغيرها كثير مما تتعامل معه العربية بوصفها مستهلكاً لا منتجاً).

إن الأمر يقتضى معاودة النظر في أنفسنا وفي تقديرنا لذاتنا نحن العرب، وفي رصد ملامح وأبعاد هويتنا الثقافية وما يصلح منها للتداول الآن، وهو ما سيقتضي بالضرورة الاعتراف بالتنوع، ودراسته، وتحليله، والاعتماد عليه لصالح بناء ما يمكن أن يعطي الفرصة لمنتجنا الثقافي الآن في الحضور والتواجد على مساحة الخريطة المعرفية للعالم.

ونحن نمتلك هذا المنتج الثقافي، نمتلك التنوع في الفنون والآداب، والحرف والصنائع، والأزياء والملابس، والعادات والتقاليد، والزراعات والمصايد، والخامات والمنتج اليدوي، وغيره، مما تعتمد عليه دول العالم الآن، وتعيد إنتاجه معرفياً وثقافياً ومعلوماتياً؛ باعتماد طرق صياغة المحتوى بالمفهوم التكنولوجي المعاصر.

نمتلك ذلك، لكننا نحتاج فقط لتوسيع رؤيتنا للثقافة تبعاً لما طرأ عليها من تطور في المفهوم والآليات، وتوسيع الرؤية لتشمل كل منتج فكري أو يدوي أو فني يمكن توصيفه فكرياً، وبيان طرق إنتاجه، وما أكثر ما نمتلكه حين اعتماد هذا المعيار من حرف وصناعات تقليدية وفنون وآداب وغيرها، مما نمتلكه ولا نمتلك أساليب توظيفه في إطار ما يهيمن على العالم مما يطلق عليه «مجتمع المعرفة».

عيوب العقلية العربية



تميزت العقلية العربية منذ قديم تاريخها بالخيال الخصب والقدرة على الإبداع الفكري، مما كان نتاجه واضحاً في الحكمة (التي تعد مرحلة متقدمة من مراحل الفلسفة الإنسانية)، والأدب (الذي يعد من فنون الفكر الراقية)، والأخلاقيات والقيم (الكرم والشجاعة ونجدة الملهوف.. إلخ؛ مما يعد نتاج المراس الفكري وتهذيب النفس)، وغيرها كثير من مميزات قد تتعدد مداخل تصنيفها، وبخاصة في مراحل تالية مع الحضارة الإسلامية التي وسّعت من دائرة العقل، وفتحت آفاقاً لفنون جديدة، وعلوم تنوعت بين الطب والفلك والهندسة والجغرافيا والتاريخ واللغة والموسيقى والاجتماع والفلسفة وعلم النفس، وانتهاً باختراع علوم نوعية قاصرة عليهم مثل علوم الدين (الحديث والجرح والتعديل والفقه)، والأنساب، وعلم الحيل (الكيمياء)، وغيرها. وبدأت في التشكل فلسفةً، قطعت شوطاً كبيراً، هي الفلسفة الإسلامية على غرار الفلسفة اليونانية والهندية، إلى آخر هذه المجالات من نتاج فكري يدل على جودة العقلية العربية ومميزاتها، التي تم استثمارها لصالح بناء الهوية العربية آنذاك.

فما الذي أصاب هذه العقلية لتتقطع صلتها عن منجزها، وتختفي

مميزاتها عنها شيئاً فشيئاً، وتصير إلى ما آلت إليه الآن من مكانة متأخرة؟ ليست فقط أسباب خارجية وحدها هي التي كان لها التأثيرات السلبية على ثقافتنا العربية؛ ولكن هناك مكونات داخلية قد يكون بعضها جيني - تكمن في هذه العقلية، ويبدو أن الحضارة العربية على طول عهدها لم

تستطع محو هذه المكونات من العقل العربي، أو أن تجعله يعيد النظر فيها ليتخلص من عيوبها، أو تسعى للعناية بها بمنطق تأهيل الشعوب كما صنعت دول العالم وتصنع.

فالم تأمل للعقلية العربية - على ما فيها من إيجابيات وجماليات - يستطيع إدراك قواسم مشتركة في عيوبها، على المستويين الفردي والجماعي؛ عيوب يبدو أنها كانت قليلة القدر والشأن فيما مضى، لكنها مع طول الزمن نمت لتغدو عائقًا من عوائق التنمية والتقدم والتطور، أو على أدنى تقدير، عدم القدرة على مواكبة الحياة وتطورها من حولنا.

نعم، قد يجد كل فرد من المنتمين إلى العقلية العربية - المبررات الكافية لقبوله هذه العيوب؛ مبررات دينية، وأخرى اجتماعية، وثالثة نفسية. المهم في نهاية الأمر أنه يبدو كما لو أن هناك تواطؤًا جماعيًا على قبول هذه العيوب والرضى بها، والتعايش معها؛ مثل:

مفارقة العام والخاص (السِر والعلن)، الصراع بين المادي والمعنوي (الفيزيقي والميتافيزيقي)، بين العاطفية والعقلانية، بين العلمي والديني، بين العقل العلمي والعقل الخرافي، وبين الثقافة الشفاهية في مقابل الأشكال الأخرى الأكثر انضباطًا، والتي أفرزتها الحضارات المتعاقبة والتطور البشري؛ مثل الكتابية وثقافة الصورة، ناهيك عن عيوب أفرزتها المفارقات السابقة؛ ومنها: المجاملة حد النفاق، الحياة المؤجلة، مفارقة التزام ومخالفة النظام، تحول منظومة القيم والأخلاق إلى شعارات، تعظيم الذات والزعامة الفردية، اعتبار الماضي هو المعيار، وغيرها كثير مما يمكن رصده في سياق الموضوعية المتألمة والمتحررة من النعرة القومية والاحتكام إلى رؤية قاصرة عن الماضي؛

رؤية استمدت معرفتها وأفكارها وقناعاتها من تاريخ مشكوك في مصداقية تسجيله نظرًا لتدخل السياسي وتوجهات الدولة الحاكمة في صياغته، كما حدث مع التاريخ الأموي عند تسجيله في عهد وسيادة الدولة العباسية، وحدث مع تعاقب كل الدول والممالك التي كانت تسعى لتشويه صورة من سبقها، حتى غدا الخلاف في رصد أي ظاهرة من تاريخنا يفوق الاتفاق، وقليلة هي الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في نظرتها الموضوعية والموثوق فيها عبر تاريخنا العربي، وتكفي الإشارة في هذا السياق لتاريخ الدولة العثمانية في فرض سيطرتها على الوطن العربي قرابة أربعة قرون من الزمان، لم يزل التاريخ العربي مختلفًا في وثائقه بين إيجابية وسلبية الوجود العثماني في الأراضي العربية، ناهيك بالطبع عن صعوبة دراسة التاريخ الاجتماعي عبر ذلك جميعه؛ لقلّة ما كُتب فيه قياسًا إلى التاريخ السياسي والعسكري، وهذه أزمة أخرى؛ إذ إن التاريخ الاجتماعي هو المَعْوَل عليه لقراءة مثل هذه التحولات ورصد السلبيات التي تأصلت في الكيان العربي، لكنه عند العودة للوثائق يغيب التاريخ الاجتماعي اللهم إلا في الأعمال الروائية والقصصية والسينمائية والأغاني المعبرة عن مراحل تاريخية بعينها، ومقالات الصحف والدوريات التي ناقشت قضايا وعيوب المجتمع وبخاصة في القرن التاسع عشر ومطلع العشرين، وغيرها من أشكال الفن والأدب التي سجلت التاريخ الاجتماعي وليس التاريخ السياسي لشعب من الشعوب كما حدث في مصر وبلاد الشام.

وعلى أية حال فهناك كثير من العيوب تحتاج منا إلى وقفة موضوعية لإدراكها والتفكير في إمكانات علاجها؛ ومنها:

مفارقة العام والخاص (السروالعلن)

يحيا العربي مستويين من مستويات التعايش (وجهين)، أحدهما يعلنه متَّبَعًا فيه ما ينبغي أن يكون وما يفرضه عليه التواضع الاجتماعي من التزام أخلاقي وديني وأعراف وتقاليد، وثاني الوجهين يخفيه وهو القناعات أو التصورات الخاصة التي ينطلق فيها من تبريراته الفكرية التي اكتسبها عبر حياته من مخالطة لحضارات أو جماعات متحررة أو قراءات، أو حتى اتباعًا لأهواء شخصية تحقق له التوازن النفسي والإشباع.

هذه الازدواجية على بساطتها ينكرها الجميع ولا يعترف بها إلا القلة. وفي الآن ذاته يتعايشون بها، ولا يكاد ينجو منها أحد، وكلُّ له مبرراته؛ والأمثلة على ذلك كثيرة في كل المستويات:

- الجرائم التي تتكشف بعد انتهاء زمن كثير من الحكام وأصحاب السلطة أو بعد انقضاء حياتهم، والتي تشير إلى حياة سرية خاصة (كانت خفية على أقرب المقربين)، وتعود إلى دوافع نفسية لم تكن معلنة طوال حياتهم، ويمكن في ذلك مراجعة تاريخ الحكم العربي منذ نشأة الدولة الأموية؛ للوقوف على ما جاد به الزمن وتكشفت بعض تفاصيله من أبعاد تتعلق بممارسات أخلاقية واجتماعية، بعضها يدخل في إطار حرية شخصية تتناقض مع المعلن عنه، وبعضها يدخل في إطار النزوات والانحرافات النفسية، وبعضها يدخل في إطار عالم الدسائس والمؤامرات الذي يلزم أماط الحكم العربي، بشهادة كثير من المؤرخين والعلوم السياسية.

- الحياة الخفية لبعض العلماء والمفكرين وأصحاب الكلمة والأساتذة